

دراسات نقدية ٣ RSC813-3

إعداد الطالب/ طلال أحمد الشمري

التكليف: ٩، الأسبوع: ١٠



عنوان الورقة البحثية

أثر السياسات التنظيمية لنقل الموظفين بين عقود التشغيل والصيانة على الأمان
الوظيفي: دراسة تطبيقية في ضوء القرار (337)

إعداد: طلال بن احمد الشمري

رابط ورقة البحث: على المنصة التعليمية مودل

التكليف

09

نقد الباحث

مقدمة

يعد النقد العلمي الذاتي من الممارسات البحثية المهمة التي تعكس وعي الباحث بحدود دراسته، وتسهم في تطوير جودة البحث العلمي، ولا يقتصر هذا النقد على إبراز جوانب القصور، بل يهدف إلى تحديد فرص التحسين وتعزيز نقاط القوة، وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا الجزء تقييماً ذاتياً للدراسة الحالية، مع عرض أبرز الجوانب التي يمكن تطويرها مستقبلاً بما يسهم في زيادة دقة النتائج وتوسيع نطاق الاستفادة منها.

التكليف

09

نقد الباحث

النقد العلمي الذاتي ومقترحات التحسين

تعد هذه الدراسة محاولة لتقييم أثر قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٧) على مستوى الأمان الوظيفي في عقود التشغيل والصيانة، وقد أسهمت في تقديم نتائج تطبيقية يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات التنظيمية، ومع ذلك، فإن من مقتضيات البحث العلمي الوقوف على بعض الجوانب التي كان من الممكن تطويرها وتعزيزها، وذلك على النحو الآتي:

التكليف

09

نقد الباحث

محدودية النطاق المكاني للدراسة

اقتصرت الدراسة على أحد المشاريع الحكومية في مدينة الرياض، وهو ما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على جميع المشاريع الحكومية أو المناطق الأخرى التي قد تختلف في آليات التطبيق والبيئة التنظيمية، ومن المناسب مستقبلاً توسيع نطاق الدراسة ليشمل عدداً من المشاريع وفي مناطق مختلفة داخل المملكة.

نقد الباحث

حجم العينة

على الرغم من أن حجم العينة كان مناسباً لتحقيق أهداف الدراسة وإجراء التحليلات الإحصائية، إلا أن زيادة عدد المشاركين مستقبلاً قد تسهم في رفع القوة الإحصائية للنتائج، وإتاحة إجراء مقارنات أكثر عمقا بين الفئات المختلفة.

نقد الباحث

الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية

اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على الاستبانة، وهي أداة فعالة في الدراسات الوصفية، إلا أن دمجها مع أدوات نوعية مثل المقابلات المتعمقة أو مجموعات التركيز كان من الممكن أن يوفر تفسيراً أكثر شمولاً للأسباب الكامنة وراء تصورات المشاركين ونتائج الدراسة.

نقد الباحث

التصميم الزمني للدراسة

اعتمدت الدراسة على تصميم مقطعي يقيس آراء المشاركين في فترة زمنية محددة، بينما قد تسهم الدراسات الطولية في تتبع أثر القرار عبر فترات زمنية مختلفة، وقياس مدى استدامة تأثيره على الأمان الوظيفي.

المتغيرات المؤثرة

ركزت الدراسة على العلاقة بين تطبيق القرار والأمان الوظيفي، في حين توجد متغيرات أخرى قد يكون لها تأثير، مثل الثقافة التنظيمية، ونمط القيادة، والرضا الوظيفي، وبيئة العمل، وكان من الممكن إدراجها ضمن نموذج تحليلي أشمل.

نقد الباحث

إمكانية استخدام نماذج إحصائية أكثر تقدماً

اعتمدت الدراسة على اختبارات إحصائية مناسبة لطبيعة البيانات، إلا أن استخدام نماذج تحليل أكثر تقدماً، مثل الانحدار المتعدد أو نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)، قد يسهم في تفسير العلاقات بين المتغيرات بصورة أكثر دقة.

تنوع الجهات المشاركة

شملت الدراسة مشروعا حكوميا واحدا، بينما قد يؤدي إشراك عدد أكبر من الجهات الحكومية والمقاولين الرئيسيين ومقاولي الباطن إلى تعزيز إمكانية المقارنة بين أساليب التطبيق المختلفة واستخلاص نتائج أكثر شمولية.

نقد الباحث

مقترحات للتحسين في الدراسات المستقبلية

- توسيع النطاق الجغرافي ليشمل عدة مناطق ومشاريع حكومية مختلفة.
- زيادة حجم العينة بما يعزز القدرة على تعميم النتائج.
- استخدام منهج البحث المختلط من خلال الجمع بين الاستبانة والمقابلات وتحليل الوثائق.
- دراسة أثر متغيرات تنظيمية إضافية مثل الرضا الوظيفي، والالتزام التنظيمي، والثقافة التنظيمية، والقيادة.

نقد الباحث

- تنفيذ دراسة طويلة لمتابعة أثر القرار بعد فترات زمنية مختلفة.
 - المقارنة بين القطاعات الحكومية المختلفة أو بين المشاريع الحكومية وشبه الحكومية.
 - استخدام أساليب تحليل إحصائي متقدمة لتفسير العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات.
- وبوجه عام، لا تقلل هذه الجوانب من القيمة العلمية للدراسة، وإنما تمثل فرصا لتطويرها مستقبلا وتعزيز قدرتها على تفسير الظاهرة محل الدراسة بصورة أكثر شمولاً ودقة، كما تؤكد إدراك الباحث لحدود الدراسة وحرصه على تطويرها في البحوث اللاحقة.

نقد الباحث

خلاصة النقد العلمي الذاتي

على الرغم من أن الدراسة حققت أهدافها وأسهمت في تقديم نتائج تطبيقية حول أثر قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٧) على الأمان الوظيفي، فإنها لا تخلو من بعض الجوانب التي يمكن تطويرها مستقبلاً، فقد اقتصر التطبيق على مشروع حكومي واحد وعينة محدودة، كما اعتمدت الدراسة بصورة رئيسية على الاستبانة، مما قد يحد من تعميم النتائج، كذلك كان من الممكن توسيع نطاق الدراسة جغرافياً، وزيادة حجم العينة، وإدراج متغيرات تنظيمية إضافية واستخدام أدوات وأساليب تحليل أكثر تقدماً، ومع ذلك، لا تمثل هذه الجوانب نقاط ضعف جوهرية، وإنما تعد فرصاً لتحسين الدراسات المستقبلية وتعزيز دقة النتائج وشموليبتها، بما يدعم القيمة العلمية للدراسة ويؤكد إمكانية البناء عليها في أبحاث لاحقة.



التكليف

09



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

